

ملخص تنفيذي

منظمة الشفافية الدولية

يعرض الفساد في قطاع المياه حياة ومصدر رزق الملايين من البشر للخطر. فكما يشير تقرير الفساد العالمي للعام 2008 ، فلقد أدى بدء تغير المناخ وازدياد الطلب على الموارد المائية في جميع أنحاء العالم جعل من مكافحة الفساد في قطاع المياه من الأمور الملحة أكثر من أي وقت مضى. فبدون المزيد من الدعوات إلى وقف الفساد في قطاع الماء، سيكون هناك الكثير من الآثار السلبية على التنمية الاقتصادية والبشرية، وتدمير للنظم البيئية الحيوية، وتتسبب في تأجيج التوتر الاجتماعي أو حتى تؤدي إلى نشوب النزاعات على هذه الموارد الأساسية. كما يبين تقرير الفساد العالمي لعام 2008 بوضوح الحاجة إلى اعتراف العديد من مبادرات السياسات العالمية بأن الفساد يشكل تحدياً للسياسات المتعلقة بالاستدامة البيئية والتنمية والأمنية ذات العلاقة بقطاع المياه.

كما يكشف تقرير الفساد العالمي لعام 2008 عن وجود العديد من المبادرات المشجعة من جميع أنحاء العالم والتي تثبت إمكانية النجاح في معالجة الفساد في قطاع المياه. وهذه هي الرسالة المحورية التي أكد عليها أكثر من عشرين خبيراً وممارساً في هذا التقرير. بالإضافة إلى ذلك يعكس تقرير الفساد للعام 2008 - والذي يعتبر أول تقرير يقوم بتقييم مدى تأثير الفساد على جميع الجوانب المتعلقة بقطاع المياه - ما يمكن القيام به أكثر لضمان عدم استمرار الفساد في تدمير هذا المورد الأساسي والضروري لحياة الناس في جميع أنحاء المعمورة.

المياه والفساد: تعريض الحياة، وسبل العيش والتنمية المستدامة للخطر

الماء عنصر حيوي بلا بدائل بيد أن أزمة المياه التي تنطوي على الفساد تبتلع العديد من مناطق العالم. فهناك ما يقرب من 1.2 مليار شخص في العالم يفتقرون للحصول على المياه بشكل مضمون بالإضافة إلى ما يزيد عن 2.6 مليار إنسان بلا مرافق صرف صحي مناسبة، وما يتضمنه ذلك من عواقب وخيمة على التنمية وتقليص حدة الفقر. ومن المتوقع في العقود القادمة أن تشد المنافسة من أجل الحصول على المياه وبسبب التلوث والإفراط في الاستخدام تعتبر النظم البيئية المعتمدة على المياه من الموارد الطبيعية الأكثر تدهوراً في العالم. كما أن شح المياه يؤثر بالفعل على المناطق المحلية في كل القارات، حتى أنه وبحلول العام 2025 يمكن لأكثر من 3 بلايين نسمة أن يقطنوا في بلدان ذات أزمات مائية.

أما الآثار الإنسانية المدمرة لأزمة المياه، والتي تتفاقم بسبب الفساد، فتؤثر بالأخص على الفقراء والنساء أكثر من غيرهم. أما في البلدان النامية فيمكن الربط بين 80 في المائة من المشاكل الصحية العائدة إلى عدم كفاية المياه والصرف الصحي، والتي تؤدي بحياة ما يقرب من 8 ، 1 ملايين طفل كل عام وضياع حوالي 443 مليون يوم مدرسي للأطفال الذين يعانون من الأمراض ذات العلاقة بالمياه. كما تقوم النساء والفتيات في إفريقيا والفتيات في كثير من الأحيان بالمشي لمسافات تزيد عن 10 كيلومتر لجمع الماء لأسرهن في موسم الجفاف. كما أن الخسارة الاقتصادية تقدر بنحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب المرض وحالات الوفاة الناجمة عن المياه القذرة وعن تردي حالة المرافق الصحية أيضا. وهذه يوضح أنه عندما تنعدم المياه النقية تكون النتائج وخيمة.

يطرح تقرير الفساد العالمي لعام 2008 مفهوما خاصا مفاده أن أزمة المياه هي بالأساس أزمة في حوكمة المياه حيث يشكل الفساد أحد الأسباب الجذرية لها. فالفساد في قطاع المياه منتشر على نطاق واسع ويجعل من المياه غير صالحة للشرب، ويتعذر الوصول أو الحصول عليها بأسعار معقولة. وهذا واضح أيضا نتيجة لحفر الآبار في المناطق الريفية في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، وبناء مرافق معالجة المياه في المناطق الحضرية في آسيا، وبناء السدود الكهرومائية في أمريكا اللاتينية وكذلك نتيجة هدر المياه بشكل يومي وسوء استخدام الموارد المائية في جميع أنحاء العالم.

حجم ونطاق تحدي المياه والفساد

يستكشف تقرير الفساد العالمي لعام 2008 موضوع الفساد في قطاع المياه من خلال أربعة قطاعات فرعية رئيسية. فيظهر التقرير أن إدارة الموارد المائية، والتي تنطوي على حماية وإستدامة الاستخدام المتساوي للموارد التي ليس لها بدائل، ويكون على الأغلب عرضة للإستيلاء عليها من قبل النخب القوية. وفي كثير من الأحيان تمر قضية تلوث المياه بلا عقاب نتيجة للرشوة، ويكون مصير الأموال المخصصة لإدارة الموارد المائية في نهاية الأمر في جيوب المسؤولين الفاسدين. ففي الصين على سبيل المثال، يتم الإبلاغ عن الفساد من أجل إحباط إنفاذ الأنظمة والإجراءات البيئية، وقد أسهم في خلق حالة أصبحت فيها طبقات المياه الجوفية ملوثة في 90 في المائة من المدن الصينية وأدت إلى اعتبار أكثر من 75 في المائة من مياه الأنهار الجارية من خلال المناطق الحضرية غير صالحة للشرب أو صيد الأسماك. لذلك فإن الحاجة إلى التكيف مع تغيير المناخ يجعل من القضاء على الفساد في جميع الموارد المائية إجراء أكثر إلحاحا. كذلك قد يتطلب تغيير تدفقات المياه وزيادة الفيضانات الهائلة استثمارات جديدة في البنية التحتية للمياه وإعادة توطين 200 مليون شخص في العالم، وجهود متكررة لتوفير جهود الإغاثة في حالات الطوارئ. ويعتبر كل ما ورد سابقا عرضة للفساد بشكل خاص، كما يتبين ذلك في تقرير الفساد العالمي لعام 2008.

لكن كما يمكن للفساد عرقلة التقاسم العادل للمياه بين البلدان والمجتمعات المحلية، يمكنه أيضا تهديد الاستقرار السياسي والأمن الإقليمي. فمن بين كل خمسة أشخاص في العالم اليوم يعيش إثنان منهم في أحواض المياه الدولية، وهناك أكثر من خمسين بلدا في القارات الخمس تم تحديدها كبلدات محتملة للنزاعات المستقبلية حول المياه. فيمكن لما يعرف بـ "الإستيلاء على المياه" ويعني استملاك أو تحويل المياه بشكل غير مسؤول وبدون أخذ المستخدمين الآخرين بعين الاعتبار، تحويل التوتر إلى نزاع مفتوح بتأثير من الفساد.

أما فيما يتعلق بمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وهو القطاع الفرعي الرئيس الثاني الذي يتطرق إليه تقرير الفساد العالمي لعام 2008، فيتحدث التقرير عن إمكانية حدوث الفساد في كل نقطة أو مرحلة على امتداد سلسلة توصيل المياه: ابتداءً من مرحلة تصميم السياسات العامة ومخصصات الميزانية وانتهاءً بأنظمة توصيل خدمات المياه وأنظمة الفواتير. فالفساد يصيب خدمات المياه في كل من القطاعين الخاص والعام ويلحق الأضرار بجميع البلدان، الغنية منها والفقيرة. ففي الدول الأكثر ثراءً، تتركز مخاطر الفساد في منح العقود لبناء وتشغيل خدمات المياه في البنية التحتية للبلدية حيث ترتفع المخاطر الناجمة عن الفساد حيث تقدر القيم الإجمالية لهذه السوق بقيمة 210 مليار دولار أمريكي سنويا في كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان فقط. أما في البلدان النامية فتشير التقديرات إلى أن الفساد يؤدي إلى رفع سعر ربط المنازل بشبكة المياه بنسبة تزيد عن 30% مما يؤدي إلى تضخم التكاليف الإجمالية اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية للألفية الثانية في مجالات المياه والصرف الصحي، والتي تشكل حرجا زاوية لحل أزمة المياه العالمية، بأكثر من 48 مليار دولار أمريكي.

أما مياه الري الزراعية، وهو قطاع المياه الفرعي الرئيس الذي يتناوله هذا التقرير بالدراسة، فيشكل حوالي 70% من استهلاك المياه. وبدوره، تساعد الأراضي المروية على إنتاج 40% من الغذاء في العالم. ومع ذلك يمكن الاستحواذ على نظم الري من قبل أكبر المستخدمين لها. فعلى سبيل المثال يستحوذ أكبر 20% من المزارعين في المكسيك من جني أكثر من 70% من الدعم والإعانة المقدم للري. وعلاوة على ذلك، يؤدي الفساد في الري إلى تفاقم إنعدام الأمن الغذائي والفقير.

أما نظم الري التي يصعب رصدها وتحتاج إلى خبراء لصيانتها فتوفر مداخل متعددة للفساد ينتج عنها هدر التمويل ويؤدي بالتأكيد إلى ارتفاع تكلفة الري على صغار المزارعين. وتعتبر عملية تنظيم الري مع موارد المياه الجوفية إحدى المشاكل. ونتيجة لضعف التنظيم، يستطيع كبار المستخدمين في دول مثل الهند أو المكسيك استنزاف المياه الجوفية والإفلات من العقاب، مما يؤدي إلى حرمان صغار الملاك من الموارد الأساسية الضرورية لكسب رزقهم. وفي الهند يقدر عبء الفساد على عقود الري بمبالغ تتجاوز

نسبة 25 % من حجم العقود والتي يزعم تقاسمها بين المسؤولين ثم يتم توجيهها من خلال النظام السياسي، مما يجعل من الصعب بمكان كسر حلقة التواطؤ.

أما القطاع الفرعي الرئيس الرابع للمياه الوارد في تقرير الفساد العالمي لعام 2008 فيتعلق بالطاقة المائية بما فيها السدود والتي لا يوجد ما يماثلها من حيث التأثير على البيئة والبشر سوى عدد محدود من مشاريع البنية التحتية. فحجم الاستثمارات ضخمة جدا ومعقدة للغاية في قطاع الطاقة المائية (تقدر ب 50-60 مليار دولار أمريكي سنويا على مدى العقود القادمة). فيمكن للمشاريع الهندسية المعقدة والمصممة خصيصا أن تصبح أرضا خصبة للفساد على نطاق واسع في مراحل التصميم، وطرح العطاءات، وأثناء تنفيذ مشاريع السدود في مختلف أنحاء العالم. ولا يقتصر أثر الفساد على تضخم تكاليف المشروع فحسب بل يتسع ليشمل إعادة التوطين الكبيرة وأموال برامج التعويض التي تصاحب مشاريع السدود والتي لوحظ هيمنة الفساد عليها على وجه الخصوص بما يضاعف من فرصة حصول الفساد في هذا القطاع.

الفساد في مجال المياه: التحديات خارج قطاع المياه

من المعروف مدى أهمية المياه للتنمية البشرية والإستدامة البيئية كما أن أزمة المياه العالمية تلعب دورا رئيسا في النقاش الدائر حول التنمية والبيئة. ويشير تقرير الفساد العالمي لعام 2008 على أن الفساد في قطاع المياه كبيرا وهو عامل مهم في هذه الأزمة وبالتالي يشكل أيضا مسألة حاسمة بالنسبة للسياسات العامة في العالم. كما أن للفساد في قطاع المياه أثرا على الحياة ومصادر الرزق والأمن الغذائي والتعاون الدولي مما يؤكد أيضا على وجود العديد من الروابط مع اهتمامات السياسة العالمية.

يشكل الفساد في قطاع المياه مصدر قلق ليس فقط بالنسبة لقطاع المياه لكنه يعمل على تعقيد التحدي العالمي في مواجهة تغير المناخ، ولذلك يجب معالجته في بناء إطار للحوكمة والذي يعمل على تحديث وتوسيع نطاق بروتوكول كيوتو. وعلاوة على ذلك، يتوجب على أي نقاش حول الاستدامة البيئية التطرق دائما إلى موضوع الفساد في مجال المياه. كما يحظى الموضوع بأهمية لإدراجه على جدول أعمال الأمن العالمي الذي يعنى بالأسباب الجذرية للنزاعات، والتطرف، والدول التي تدمرها النزاعات الداخلية. وأخيرا، يتطلب الأمر الاعتراف بالفساد بكونه عقبة أمام التصميم العالمي على تحقيق التنمية للجميع، خاصة أبرزها والمنصوص عليها في الأهداف التنموية للألفية، وما يتصل بها من سياسات ومبادرات.

المياه : قطاع معرض لمخاطر الفساد بشكل كبير

توصل تقرير الفساد العالمي لعام 2008 إلى بعض الاستنتاجات الأولية حول السؤال عن الأسباب التي تجعل قطاع المياه عرضة للفساد بصفة خاصة.

■ **تشنت حوكمة قطاع المياه بين العديد من الأطراف.** فغالبا ما يصعب إدراج المياه ضمن التصنيفات القانونية والمؤسسية، مما يؤدي إلى وجود ثغرة تنظيمية، وتوزيع مسؤولية ومرجعية القطاع بين البلدان المختلفة وبين العديد من الجهات المختلفة مما يفسح المجال لوجود العديد من الثغرات واستغلالها.

■ **النظر إلى إدارة قطاع المياه باعتباره مسألة تقنية إلى حد كبير في معظم الدول.** فلا يزال يغلب على إدارة المياه طابع التحدي الهندسي وبالتالي النظر بشكل محدود إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية للمياه، بما فيها قضايا الفساد والنتائج والتكاليف الناجمة عنه.

■ **إحتواء قطاع المياه على دفع كبير للأموال العامة.** فيحتوي القطاع على أكثر من ضعف قيمة الأموال المطلوبة في مرافق الخدمات الأخرى. فمشاريع إدارة المياه والري والسدود تعتبر كبيرة الحجم ومعقدة ويصعب وضع معايير موحدة لها تاركا المجال للتلاعب والترجح في عمليات الشراء وصعوبة الكشف عنهما.

■ **إزدياد استثمار القطاع الخاص في المياه في البلدان التي يعرف عن وجود مخاطر عالية من الفساد فيها.** فقد لوحظ وجود تسعة من الأسواق العشر الرئيسية للنمو والتي يوجد فيها مشاركة للقطاع الخاص في قطاع المياه ومرافق الصرف الصحي في البلدان التي ترتفع فيها مخاطر الفساد، مما يخلق العديد من التحديات خاصة للمستثمرين الدوليين.

■ **يلعب مقدمو الخدمات غير الرسمية، والأكثر عرضة للفساد، دوراً رئيساً في إيصال المياه إلى الفقراء.** فغالبا ما يقوم هؤلاء بوظائف هامة في جسر الهوة في الكثير من البلدان النامية من أجل إيصال الماء إلى الفقراء لكن عملهم كثيرا ما يكون في مجالات ينقصها الوضوح القانوني مما يجعل منهم عرضة لعمليات الابتزاز والرشوة.

■ **يؤثر الفساد في قطاع المياه على معظم أولئك الذين لا صوت لهم.** فغالبا ما يؤثر الفساد في مجال المياه على المجتمعات المحلية المهمشة والفقراء والأجيال القادمة في حالة حدوث آثار على البيئة. وهؤلاء هم جميع أصحاب المصلحة ذوي الأصوات الضعيفة وينقصهم القدرة على فرض المزيد من المساءلة.

■ **شح مصادر المياه وإزدياد شحها والحاجة إليها.** فتغير المناخ، والنمو السكاني، وتغيير العادات الغذائية، والتنمية الاقتصادية كلها عوامل تؤدي إلى تفاقم شح المياه محليا. وكلما قلت كمية المياه المتاحة كلما زادت مخاطر الفساد التي تنشأ بسبب الرغبة في السيطرة على إمدادات المياه.

من التشخيص إلى العمل: دروس في مكافحة الفساد في قطاع المياه

يحتوى تقرير الفساد العالمي لعام 2008 على بعض الحالات الدراسية والتجارب والتي أمكن منها استخلاص أربعة دروس رئيسة لمحاربة الفساد في قطاع المياه:

- **الدرس الأول: الوقاية من الفساد في قطاع المياه لأن تصويب الوضع لاحقاً غالباً ما يكون صعباً ومكلفاً مادياً.** عندما يؤدي الفساد إلى تلوث مياه الشرب وتدمير النظم البيئية ، غالباً ما يمكن عكس النتائج الضارة أو إعادة الوضع إلى نصابه. وعندما تخلق المعونات والدعم في قطاع المياه الصناعات الزراعية وجماعات الضغط القوية، يصبح من العسير إعادة المعونات إلى الفقراء ويصبح دعمهم أكثر صعوبة.
- **الدرس الثاني: ضرورة إدراك السياق المحلي للمياه، والافسوف تبوء الإصلاحات بالفشل.** فلا يمكن تطبيق نموذج موحد لمكافحة الفساد في كل بلد، وبالذات في قطاع المياه بصفة خاصة، حيث تختلف ظروف العرض والطلب والبنية الأساسية القائمة وأنظمة الحوكمة اختلافاً كبيراً من سياق لآخر. لذلك يعتبر إدراك وفهم الظروف المحلية المحددة، ونظم الحوافز التي تتيح حدوث الفساد، شروطاً أساسية للقيام بإصلاحات فعّالة.
- **الدرس الثالث: تصحيح نتائج الفساد من قطاع المياه لا ينبغي أن يتناقض مع احتياجات الفقراء.** تتوزع مسؤولية وتكاليف تصحيح نتائج الفساد في قطاع المياه على عاتق الفقراء بشكل غير عادل أو متناسب. فينبغي لجهود مكافحة الفساد المؤيدة للفقراء التركيز على أنماط تقديم الخدمات التي تهم الفقراء، مثل الأنابيب العمودية العامة أو حفر الآبار في المناطق الريفية. وينبغي تصميم هذه الجهود بحيث لا تحد من سبل العيش الأساسية للسكان. فعلى سبيل المثال قد يؤدي اتخاذ إجراءات صارمة ضد مقدمي الخدمات غير الرسمية إلى حرمان الفقراء من وسيلة هامة وموثوقة لتأمين حصولهم على المياه.
- **الدرس الرابع: زيادة الضغط من أجل الإصلاحات المائية من القمة ومن القاعدة معاً.** يتطلب القضاء على الفساد في قطاع المياه تفكيك العلاقات والمصالح المتشابكة والتي تعمل على إطالة أمد هذه المشكلة. وبشكل هذا بحد ذاته تحدياً هائلاً حيث يتطلب من القيادة وبالضرورة القيادة العليا خلق إرادة سياسية والدفع باتجاه الإصلاح المؤسسي. أما التوجهات القاعدية فتتمتع بنفس القدر من الأهمية لكبح جماح الفساد عن طريق وضع ضوابط ومعايير لأولئك الذين يصنفون في قمة الهرم والتي قد تشمل على رصد ومتابعة التدفقات النقدية أو قياس أداء المرافق.

وقف تيار الفساد: توصيات للإصلاح

يوصي تقرير الفساد العالمي لعام 2008 بتبني عدد من الاستراتيجيات والأدوات الواعدة لمعالجة الفساد في إدارة الموارد المائية ومياه الشرب والمرافق الصحية والري والطاقة الكهرومائية. ويجدر ملاحظة أن طبيعة القوى المحركة في بلد ما تحدد المكونات الصحيحة والتسلسل الصحيح لإصلاحات مناوئة للفساد، ولكن فيما يلي موجز لأهم التوصيات الواعدة:

- **التوصية الأولى: زيادة وتحسين تشخيص الفساد في قطاع المياه والتي يتوقف عليها زخم وفعالية الإصلاح.** لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لدراسة نطاق وطبيعة الفساد في قطاع الماء باستخدام أدوات مثل دراسات الفساد، وإجراء دراسات تقييمية للآثار الناجمة عن العديد من الجوانب المختلفة في قطاع المياه العامة، ورصد النفقات العامة، أو دراسة العلاقة بين الفقر والفساد. فكل هذه الأدوات بإمكانها المساعدة على إلقاء الضوء على الجوانب المختلفة للغز الفساد. وتحتاج كافة هذه الأدوات إلى صقلها وتحسينها واعتمادها على نطاق واسع في جميع جوانب قطاع المياه، وتكييفها لتلائم مع السياقات المحلية المحددة من أجل إرساء أسس الإصلاح المرغوب به.
- **التوصية الثانية: تعزيز الرقابة التنظيمية على إدارة واستخدام المياه.** تواصل الحكومة والقطاع العام القيام بأبرز الأدوار في حوكمة المياه وبالتالي ينبغي إنشاء نظام فعال للرقابة التنظيمية، سواء فيما يتعلق بالبيئة، والمياه والصرف الصحي والزراعة والطاقة. وهناك عدد من الإصلاحات المؤسسية التنظيمية التي يمكنها تقليص احتمالات وقوع الرقابة التنظيمية ولذا ينبغي إعطائها الأولوية ومن بينها: بناء القدرات، وتدريب الموظفين على الرقابة والتنظيم، وتوفير ما يكفي من الموارد (البشرية والمالية والتقنية والإدارية)، وتوضيح أدوار المؤسسات المختلفة، وتنفيذ سياسات تشغيلية شفافة، والبدء بتطبيق عمليات المشورة الاجتماعية والطعون.
- **التوصية الثالثة: ضمان المنافسة العادلة في طرح وتنفيذ عقود المياه.** في العديد من البلدان يبادر القطاع الخاص إلى تبني التدابير الأساسية لمكافحة الفساد كجزء من الإجراءات التشغيلية المعيارية، ولكن يتوجب القيام بالمزيد منها من أجل إتاحة المجال لهذه التدابير للتأثير على قطاع المياه. ويمكن للحكومات والمقاولين إنشاء موائيق السلوك والنزاهة في عمليات المشتريات العامة. ويعني ازدياد الطلب على الاستثمار في قطاع المياه أن ائتمانات وكالات التصدير والمصارف التجارية وأقسام الإقراض في المؤسسات المالية الدولية يمكنها لعب دور هام في مكافحة الفساد وينبغي أن توسع نطاق متطلبات العناية الواجبة لتشمل أحكام مكافحة الرشوة.
- **التوصية الرابعة: اعتماد وتطبيق الشفافية والمشاركة كمبادئ توجيهية في كافة حوكمة المياه.** توفر الشفافية الأساس للرقابة والمساءلة العامة ويجب أن تصحح إحدى خصائص العمل في قطاع المياه من قبل الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص على حد سواء. لكن في كثير من

الأحيان لم يتم ترجمة الإلتزام بهذا المبدأ إلى عمل فعلي. ومع ذلك يحتوي تقرير الفساد العالمي لعام 2008 على بعض الأمثلة التي يتم فيها ممارسة الشفافية في إدارة المياه- بداية من الإفصاح عن موازنات المشاريع وانتهاءً بالكشف عن مؤشرات الأداء. ويجب اتباعها بشكل متكرر واستخدامها كأساس للتعلم وتحسين العمل. وقد قام تقرير الفساد العالمي لعام 2008 بتوثيق زيادة المشاركة المجتمعية بوصفها إحدى آليات الحد من التأثير غير المرغوب به أو منع السيطرة على هذا القطاع. ويمكن لمشاركة الفئات المهمشة في وضع موازنات وسياسات المياه توفير آلية أنفاق متعاطفة مع احتياجات الفقراء. كما أن إشراك المجتمع المحلي في اختيار مواقع الأبار الريفية وإدارة أنظمة الري يساعد على التأكد من إدراج احتياجات صغار ملاك الأراضي على قائمة الاحتياجات الهامة عندما يتعلق الأمر بالحصول على المياه. كما تخلق مشاركة المجتمع المدني في التدقيق، ورسم خرائط تلوث المياه، ومتابعة أداء مرافق المياه، إضافات هامة لأدوات الفحص والضبط. أما الشفافية والمشاركة فتلعب دورا حاسما في بناء الثقة التي تتطلبها حوكمة المياه المسؤولة ويلعب المجتمع المدني دورا أساسيا في تحويل المعلومات وفرص المشاركة المجتمعية إلى رقابة مجتمعية عامة وفعّالة.

خلق الزخم من أجل التغيير: تحالف عالمي لمكافحة الفساد في قطاع المياه

يتطلب تنفيذ هذه التوصيات رؤية استراتيجية حيث تتطلب مواجهة التحدي العالمي للفساد في قطاع المياه إلى استجابة عالمية، وخبرة محلية، والتكيف مع مجموعة واسعة من الجهات ذات العلاقة وضمان مساندتها. وتمتلك منظمة الشفافية الدولية، بما تتمتع به من شبكة من المساندين الخبراء في موضوع الفساد في أكثر من تسعين دولة، القدرة على تقديم مساهمة كبيرة في دعم الجهود المبذولة لتحقيق المزيد من الشفافية في قطاع المياه. كما يمكن الاستفادة من الأبحاث طويلة الأمد التي تقوم بها المنظمة ودعوات المناصرة لرفع مستوى معايير حرية المعلومات والشفافية في أنظمة الحوكمة في جميع أنحاء العالم.

ويمكن للمبادرات التي تسعى إلى زيادة مستوى النزاهة في الشركات المشاركة في قطاع المياه تبني أدوات مكافحة الفساد التي طورتها منظمة الشفافية الدولية من أجل تحقيق أهدافها وربطها بعمل المنظمة الواسع في مجال أنظمة وعمليات المشتريات العامة. وتعتبر شبكة النزاهة في المياه الرائدة في

هذا المجال، وهي شبكة تحالف دولية تتألف عضويتها، التي تتسع باستمرار، من خبراء في قطاع المياه، والعاملين في الميدان، والأكاديميين، والناشطين والذين ساهموا في العمل مع منظمة الشفافية الدولية في وضع هذا التقرير، والذي يعتبر بدوره رائدا في مكافحة الفساد في قطاع المياه. ولذلك يقدم تقرير الفساد العالمي لعام 2008 أسبابا قوية لتفسير ضرورة وجوب مشاركة العديد من الجهات الأخرى لخلق زخم يحث على تطبيق الإصلاحات المستدامة.

إن بداية تغيّر المناخ وزيادة الضغط على الموارد المائية يعني أن الأمور قد وصلت إلى مفترق طرق حرج. وكما بين تقرير الفساد العالمي لعام 2008 لا يعتبر التصدي للفساد في قطاع المياه واجبا أخلاقيا فقط بل أنه يخدم مصالح الكثيرين، ولا سيما الفقراء. فهذا الأمر قابل للتحقيق ويجب العمل على ذلك فقد حانت ساعة العمل الآن.